

أبعاد التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية ببعض قرى محافظة كفر الشيخ

صابر محمد عبد الوهاب* رحاب محمد مختار رخا

*باحث- معهد بحوث الإرشاد الزراعي و التنمية الريفية- مركز البحوث الزراعية

المستخلص

اجري هذا البحث بهدف التعرف على أبعاد التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية كهدف رئيسي ، ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال الأهداف الفرعية الآتية : التعرف على أبعاد التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية من خلال (المساواة النوعية ، مهارات تنمية الدخل و ترشيد الإنفاق ، تحقيق الأمان الاقتصادي للمرأة الريفية) ، و التعرف على الأهمية النسبية لهذة الأبعاد ، و تحديد مدى الاختلاف في أبعاد التمكين الاقتصادي بين الريفيات باختلاف بعض المتغيرات المستقلة المدروسة .

و لتحقيق هذه الأهداف تم اختيار ثلاث مراكز بمحافظة كفر الشيخ ، ثم اختيار قرية واحدة من كل مركز عشوانيا و هم : قرية المربعين (كفر الشيخ) ، قرية كفر مجر (دسوق) ، قرية ايشان (بيلا) بإجمالى عينة قدرها 270 مبحوثة وجمعت البيانات باستخدام استمارة استبيان من خلال المقابلة الشخصية مع أفراد العينة بعد إجراء الاختبار المبدئي عليها ، وقد استخدمت التكرارات ، والمتوسط الحسابي ، و المتوسط المرجح ، واختبار (ت) لتحليل و عرض البيانات.

و كانت أهم النتائج التي تم التوصل إليها :

- جاءت الأهمية النسبية للأبعاد الثلاثة للتمكين الاقتصادي للمبحوثات مرتبة وفقا للمتوسط المرجح كالتالي : البعد الخاص بمهارات تنمية الدخل و ترشيد الإنفاق في المرتبة الأولى ، يليه البعد الخاص بالمساواة النوعية للمرأة الريفية ، في المرتبة الثانية و أخيرا البعد الخاص بتحقيق الأمان الاقتصادي للمبحوثات فى الترتيب الثالث.
- أن مستوى كل من تنمية الدخل و ترشيد الإنفاق ، و تحقيق الأمان الاقتصادي للمبحوثات قد تراوح ما بين مرتفع و متوسط ، في حين تراوح ما بين متوسط ومرتفع للبعد الخاص بالمساواة النوعية.
- كانت هناك فروقا معنوية بين المبحوثات فيما يتعلق بالأمان الاقتصادي و اجمالى الأبعاد الثلاثة عند تصنيفهن وفقا : لمدى كفاية الدخل ، ووجود بظالة بالأسرة ، ووجود أنشطة مدرة للدخل ، و عمل المبحوثة ، واعتماد الأسرة على مرتب الزوج .
- كانت هناك فروقا معنوية بين المبحوثات فيما يتعلق بمهارة تنمية الدخل و ترشيد الإنفاق بين المبحوثات عند تصنيفهن وفقا : لمدى كفاية الدخل ، ووجود أنشطة مدرة للدخل ، و عمل المبحوثة ، واعتماد الأسرة على مرتب الزوج ، واعتماد الأسرة على مرتب الزوجة ، وأخيرا وجود أفراد دون سن العمل بالأسرة .
- توجد فروق معنوية بين المبحوثات فى درجة المساواة النوعية عند تصنيفهن وفقا لمدى اعتماد الأسرة على مرتب الزوجة فقط

أبعاد التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية ببعض قرى محافظة كفر الشيخ

المقدمة والمشكلة البحثية

لعل من أسباب تقدم المجتمعات هو مدى استثمار ما لديها من طاقات من اجل الوصول لمجتمع أفضل، والطاقة أنواع أثنها الطاقة البشرية ، وهي أكثرها تكاملا لأنها تشمل جوانب العطاء كلها، المادية والبدنية والعاطفية والذهنية والفكرية هذه الخماسية لا تتوافر إلا في الإنسان ولعل أهم عملية إنمائية تقوم بها أي دولة هي تنمية مواردها البشرية .

وتشهد المجتمعات اليوم اهتماما كبيرا بقضايا المرأة نتيجة التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وأصبحت هذه القضية ذات أولوية بالنسبة للدول والمؤسسات المدنية والباحثين وهناك مبادرات وجهود تبذل على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي في مجال وضع الخطط والاستراتيجيات من اجل تنمية بشرية أساسها تكافؤ الفرص بين الجنسين فكما أشار تقرير التنمية الإنسانية العربية أن عدم المساواة بين الجنسين يمثل أبرز المعوقات أمام التنمية البشرية في العالم

العربي خاصة وان أدوار النوع الاجتماعي النمطية المرسخة بشدة تحدد فرص مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات. (زايد ، 2010)

ولا زال إسهام المرأة في قوة العمل ضعيفا، حيث تعاني النساء من عدم القدرة على النفاذ إلى سوق العمل ويستحوذ الرجل على الجزء الأكبر من العمل التجاري والاستثماري في السوق المحلي فلا تكاد تصل نسبة مشاركة المرأة إلى 2% كما أن أعداد النساء في الوظائف الإدارية العليا أقل بكثير من أعداد الرجال فتبلغ نسبتها 8% في سلطنة عمان ، 2.9% في المغرب. كما تحرم المرأة في كثير من الدول العربية من المناصب التنفيذية القيادية كمناصب المحافظين ورؤساء الجامعات ومازالت المرأة في عدد آخر من الدول (مثل مصر ودول الخليج) محرومة من الجلوس على منصة القضاء. ورغم احتياج المرأة للعمل فلا يزال عملها متأثرا بشكل شديد بالتنميط التقليدي لأدوار المرأة والرجل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية كما أن الأجور التي تتقاضها النساء تقل عن تلك التي يتقاضها الرجل مما يؤدي في النهاية إلى عدم كفاية الرجل لمواجهة احتياجات الأسرة فيحول دون خروج المرأة من دائرة الفقر لذلك كانت المرأة أكثر تأثرا بالفقر من الرجل بالإضافة إلى أن موقع المرأة الاقتصادي يتصف بجهلها بحقوقها الاقتصادية الأساسية فلا يتوافر لدى المرأة معلومات حول إمكانية القروض وإجراءاتها. (برنامج المم المتحدة الإنمائي، 2009).

ويتميز واقع المرأة العربية بخصوصية واضحة ناتجة عن واقع سياسي واجتماعي واقتصادي وثقافي امتد عبر عصور طويلة وتشابكت فيه الإيجابيات والسلبيات في التأثير على مكانة المرأة العربية . وقد أكد التقرير الأول للتنمية الإنسانية العربية (2002) ، أن عدم المساواة بين الجنسين في المواطنة والحقوق القانونية كان من أهم العوامل التي أعاققت مسيرة التنمية الإنسانية في إرجاء المنطقة العربية . فالمرأة العربية تشكل نسبة تبلغ حوالي (50%) من مجموع سكان الوطن العربي ولذا فهي بوزنها النسبي إلى إجمالي السكان تشكل ركيزة أساسية في التنمية ، ويؤثر وضعها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي على كل جانب من جوانب التنمية كما أن إغفال دورها أو التقليل من خطورتها، وإقصاءها من المشاركة في المجتمع يعوق عملية التنمية ويعرقلها . (زايد ، 2010) وان المشاركة الاقتصادية للمرأة العربية هي الأقل في العالم إذا لم تتجاوز 33.3% بينما يصل المعدل العالمي 55.6% كما أن مشاركة المرأة العربية نسبة إلى مشاركة الرجل لا تتجاوز 42% وهي أيضا الأقل في العالم إذا يبلغ المعدل العالمي 69% وما تزال مشاركة المرأة في الحياة السياسية العربية قاصرة ومحدودة . فالمواقع التي تحتلها المرأة هامشية سواء في المجالس النيابية والحكومات و أن الأحزاب السياسية ودورها في صنع القرار السياسي يكاد يكون معدوم . (أبو غزالة، 2013)

ومن أهم المؤشرات الإحصائية للدلالة على وضع المرأة المعيلة هو ارتفاع نسبة النساء في القطاع غير الرسمي وتحديدًا العاملات بدون اجر والإسهامات في الأنشطة العائلية والإنتاجية والأسرية 60.3% وبالطبع ترتفع النسبة في الريف عن الحضر وعلى وجه العموم فإن عدد النساء العاملات في القطاع غير الرسمي عام 1995 ثم عام 2010 وفقا للجهاز المركزي للتعينة العامة والإحصاء بلغ تقريبا 47.8% — 46.7% على الترتيب . (قنديل ، 2013) .

وبصفة عامة يمكن القول بان الوضع النسبي للمرأة المصرية مقارنة بالرجل من حيث المساهمة في النشاط الاقتصادي قد تحسن بشكل ملحوظ خلال العقود القليلة الماضية ، ولكن هذا لا يعني أن المرأة المصرية أصبحت مساهمة في النشاط بمعدلات عالية بل مازالت الأهمية النسبية لمساهمة المرأة في النشاط أقل بكثير من الرجل وتمثل المرأة وفقا لتعداد 2006 اقل من 4/1 قوة العمل. (الجهاز المركزي للتعينة العامة والإحصاء ، 2006) .

إن معدل مساهمة المرأة في قوة العمل في مصر تعد منخفضة مقارنة بأقاليم العالم المختلفة حيث يلاحظ انخفاض معدل مساهمة المرأة في مصر مقارنة بنظيره في العديد من المجتمعات العربية مثل تونس، المغرب، لبنان والكويت .وذلك رغم أن مشاركة المرأة المصرية في النشاط الاقتصادي قد بدأت في فترة تاريخية مبكرة ويقترب المعدل في مصر من بعض الدول العربية الأخرى مثل الجزائر والأردن بينما يزيد معدل مصر عن بعض المجتمعات العربية الخليجية التي تتميز بنشاط محدود للمرأة مثل السعودية، الإمارات وعمان . أما على مستوى المجتمعات النامية غير العربية أو

المجتمعات المتقدمة فإن معدل مساهمة المرأة في مصر يبدو منخفضاً للغاية إذا ما قورن بأي من هذه المجتمعات، وبرغم التحسن الذي طرأ على مساهمة المرأة المصرية في قوة العمل إلا أن معدل مساهمتها حتى الوقت الراهن يبدو شديد الانخفاض على مستوى العالم وعلى مستوى الدول النامية. (زيتون، 1998)

وفي إطار الاهتمام بقضايا التنمية والتحديث يتعاطف الاهتمام بالمرأة على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي، فالمرأة تلعب دوراً على جانب كبير من الأهمية في عملية التنمية بوصفها عاملاً فعالاً وقوة جديدة تضاف إلى قوى الإنتاج والخدمات وكذلك بوصفها موضوعاً للتغيير ومحدثاً له. وتتوقف قدرة المرأة على القيام بهذا الدور على نظرة المجتمع لها والاعتراف بقيمتها ودورها في المجتمع، وتمتعها بحقوقها، والقدر الذي نالته من تثقيف وتأهيل وعلم ومعرفة يمكنها من القيام بمسؤوليتها تجاه أسرتها، ودخول ميدان العمل، والمشاركة في مجال الخدمة العامة.

وتعكس المساهمة في قوة العمل والهيكل الوظيفي لتلك العمالة مكانة الفرد في المجتمع وفي الحقيقة فإن المرأة المصرية تعمل بجانب الرجل من قديم الزمان خاصة في القطاع الزراعي وفي القطاع غير الرسمي ولكن هناك مظاهر كثيرة قد تعكس نوعاً من التحيز ضد المرأة في مجال العمل ومنها ارتفاع نسبة البطالة بين النساء عنها بين الرجال، وأيضاً ترتكز عمالة المرأة في القطاعات التقليدية وخاصة الزراعة والخدمات في حين يتركز عمل الرجال في قطاعات الإنتاج والتشييد والبناء والبنوك وسوق المال. كما ترتفع عمالة المرأة لدى الأسرة بدون أجر في حين تنخفض هذه النسبة بين الرجال إلى أقل ما يمكن مما يعكس التحيز ضد المرأة. (المركز الديموجرافي، 2003). وفي هذا الإطار تهدف منظمة المرأة العربية والحكومات العربية والحكومة المصرية إلى النهوض بأوضاع المرأة العربية والمصرية والتوعية بأهمية مشاركتها في تنمية مجتمعاتها وتحقيق التنسيق والتعاون بين الدول الأعضاء من خلال الجهود التي تهدف إلى التمكين الاقتصادي Economic Empowerment للمرأة والتوعية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ومما سبق يتبين أن هناك تباين في الوضع الإقتصادي بين كل من الرجل والمرأة، حيث تحتل المرأة مرتبة أقل من الرجل من حيث القدرة على العمل والكسب والاستقلال المادي وامتلاك مصادر القوة الاقتصادية والقدرة على النفاذ إلى الأسواق، فلا يزال يستحوذ الرجل على الجزء الأكبر من العمل التجاري والاستثماري في السوق المحلي، كما أن هناك أنواع كثيرة من التحيز ضد المرأة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، وقد يرجع ذلك لعدم فهم ووعي المرأة الريفية على وجه الخصوص وإدراكها لإمكاناتها وقدراتها وما تقدمه ليس فقط على مستوى الأسرة بل على مستوى المجتمع ككل فهي تتحمل عبء تصريف الأعمال الداخلية للأسرة ورعاية الأولاد والاهتمام بهم ثقافياً وصحياً ودراسياً بالإضافة إلى تدبير موارد إضافية لزيادة دخل الأسرة فهي القائمة على تربية الماشية و الطيور وتسويق منتجاتها وكثير من الأعمال غير المنظورة والتي تقع على عاتق المرأة لدى الأسرة وبدون أجر، فالمرأة الريفية مازالت أسيرة ثقافياً واقتصادياً واجتماعياً وسياسياً للرجل وكأنها عند غيابة تنقطع بها الأسباب وتتفرق بها السبل وتصبح لاحول لها ولاقوه. لذلك أهتم هذا البحث بالتعرف على واقع التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية.

أهداف البحث

1. التعرف على أبعاد التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية.
2. التعرف على الأهمية النسبية لأبعاد التمكين الاقتصادي.
3. تحديد مدى الاختلاف في أبعاد التمكين الاقتصادي بين الريفيات باختلاف بعض المتغيرات المستقلة المدروسة

الإطار النظري

يعد تمكين المرأة للمشاركة في الأنشطة الاقتصادية وفي مجالات الإنتاج المختلفة عنصراً مهماً في سياسات التنمية، وذلك لأن التنمية الشاملة تستهدف إحداث تغيير جوهري في حياة الأفراد بالمجتمع ذكورا وإناثا. ولما كانت المرأة تشكل نصف القوة البشرية فإن لها أن تشارك على قدم

المساواة في العملية التنموية بإطلاق طاقتها الكامنة وتحسين أوضاعها . (مرقص ، 1998) .
 وبقدر ما تحظى به المرأة من تمكين بقدر ما يشير ذلك إلى وجود تقدم في نواحي المجتمع المختلفة ،
 وذلك لأن قيامها بدور حيوي لا يرفع من مكانتها ووضعها الاقتصادي فحسب بل يعد أيضا دليلا على
 تطور الدولة وانفتاحها على العصر الذي تعيش فيه ، فهذا التقدم الذي تسعى إليه السياسات التنموية لا
 يظهر على ساحة الواقع إلا إذا تمكنت المرأة من المشاركة في سوق العمل وتوفير لها الإسهام
 الإنساني والعمل الخلاق . (المرصفي ، 2002)

وهناك قوة مكتسبة للمرأة من مشاركتها الاقتصادية وممارستها للأنشطة الإنتاجية من خلال
 الدخل المتولد عن تلك الممارسة والذي يمكن ترجمته إلى قوة داعمة تمكنها من استغلالها اقتصاديا
 فيتوقع من المرأة أن تكون لها مهنة لكي تثبت نفسها ووجودها كفرد بالغ في المجتمع وان تكون
 مسؤولة عن نفقاتها الشخصية وعن نسبة لا يستهان بها من نفقات الأسرة أيضا، وان تكون مستقلة
 اجتماعيا واقتصاديا عن الرجل ولذا يمكن القول بأنه كلما زادت قوة المرأة المستمدة من نشاطها
 الإنتاجي زاد مقدار ما تتمتع به من حرية الحركة. ولكن التبعية الاقتصادية التي تعاني منها المرأة
 وافقارها في كثير من الأحيان إلى الحق في الملكية أو القدرة على الحصول على التمويل ، قد يعرقل
 قدرتها على رعاية نفسها وأسرتها على تحقيق الاستقلال الاقتصادي وكفالة توفير موارد رزق
 مستدامة لأنفسهن ولمن يعولن. : (Unifem 2000)

ويذكر زايد (2010) أن لمفهوم التمكين العديد من التعاريف منها ما يعبر عن "قدرة
 النساء على زيادة الثقة بالنفس وقوتهن الداخلية وهو ما يحدد كحق في تحديد الخيارات في الحياة
 والتأثير في اتجاهات التغيير من خلال القدرة على السيطرة على المصادر المادية وغير المادية".
 ومنها ما يعرفه على أنه "عملية يصبح الفرد من خلالها قادرا على إدراك ذاته والشعور بالقوة
 والسيطرة على حياته الخاصة ، وقادر على المشاركة في عملية التغيير". ومنها يشير إلى أنه
 "مفهوم عام يعبر عن عملية يصبح فيها الأشخاص غير المالكين للقوة مدركين لأوضاعهم وواعين
 بها وقادرين على تنظيم أنفسهم من أجل تحقيق وصول أفضل للخدمات العامة والاستفادة من النمو
 الاقتصادي. وأخيرا ما يعتبره "زيادة قدرة الأفراد أو المجموعات على تحديد خيارات بفاعلية
 وتحويل هذه الخيارات لأفعال ونتائج".

أما مفهوم التمكين الاقتصادي يتضمن إمكانية مشاركة النساء في الأنشطة المولدة للدخل تلك
 التي من خلالها يستطعن إن يحصلن على دخول مستقلة ويدعو إلى ضرورة حصول النساء على
 المصادر الإنتاجية والتحكم فيها. ويشير هذا البعد إلى انه بالرغم من الاستغلال المادي والاقتصادي
 للنساء إلا إنهن يعانين في سبيل ذلك المزيد من الأعباء بجانب الأعباء الأخرى لذلك من الضروري
 تقديم وتذليل العقبات التي تواجههن مثل ضعف ونقص التسهيلات الائتمانية المقدمة لهن ونقص
 الخبرات الإدارية والمهارات والمعلومات . كما يذكر (Batiwala 1999) أن التمكين الاقتصادي
 يركز بؤرة اهتمامه على تحسين تحكم النساء في الموارد المادية من ناحية وتدعيم الأمان الاقتصادي
 للنساء من ناحية أخرى، كما يفترض أن للتمكين الاقتصادي تأثيرا ايجابيا على جميع الجوانب
 الأخرى ويستخدم التمكين الاقتصادي منهجين أولهما تنظيم النساء حول الأنشطة المدرة للدخل
 والتدريب المهني والقروض، وثانيهما من خلال التوظيف وهذا يعني أن الإستراتيجية التي يتبناها
 مدخل التمكين الاقتصادي تهدف إلى تقوية وتدعيم أوضاع النساء كعاملات وصاحبات دخول وذلك
 من خلال تعيبتهن وتنظيمهن وإمدادهن بالخدمات المساعدة بالرغم من أن هذا الاتجاه يغير الوضع
 الاقتصادي إلا انه من غير الواضح أن هذا التغيير سوف يؤدي إلى تمكينهن في الجوانب المختلفة بل
 أن هناك من أكد على أهمية التكامل بين التمكين الاقتصادي والاجتماعي لتحقيق إستراتيجية فعالة في
 تمكين النساء .

وقد أوجز (عثمان وآخرون ، 2005) أن التمكين يعتمد على عدة مبادئ هي: مبدأ المشاركة
 باعتبارها من أهم المبادئ التي تناسب التمكين حيث تبني عملية المشاركة من جهة المرأة والإحساس
 بمشكلاتها والمشاركة في حلها بناء على قدراتها واستثمار مواردها. وكذا مبدأ الاعتماد على الذات
 حيث يسعى مدخل التمكين إلى العمل على تنمية قدرات المرأة الشخصية لكي تتمكن من مواجهة
 مشكلاتها بنفسها وبأقل الإمكانيات المتاحة لها. كما يعتمد التمكين على مبدأ العدالة الاجتماعية حيث

يسعى مدخل التمكين إلى إحداث وتحقيق المساواة والعدالة بين أفراد المجتمع والعمل على الدفاع عن الأفراد المحرومين والضعفاء ويتم ذلك بأسلوب موضوعي بعيداً عن التحيز الشخصي. وأخيراً مبدأ البدء مع المجتمع من حيث أن يتعامل مع المرأة من حيث فهمها لذاتها ثم محاولة مساعدتها لتنمية قدراتها والتعامل معها حسب مواردها فقط ثم يحاول تنميتها وإيجاد مصادر أخرى لتدعيمها.

ويذكر التقرير الأول للمجلس القومي للمرأة (2010) مجموعة مؤشرات للتمكين الإقتصادي للمرأة تتمثل في: زيادة الأنشطة والمشروعات التي تساعد في زيادة توليد الدخل للمرأة، وزيادة فرص المرأة في الحصول على دخل خاص بها، وعلى تسهيلات ائتمانية وذلك للحصول على قروض للحصول على دخل خاص بها، وزيادة مشاركة المرأة في تنظيم وإدارة المشروعات، والمساواة النوعية في الأجور والرواتب عن نفس العمل وب نفس الكفاءة، وتزايد أعداد العملات في مشروعات القطاع الخاص والعام والأجهزة الإدارية المختلفة، وقدرة المرأة على التصرف من دخلها الخاص بها، وأخيراً زيادة وتحسين مهارات المرأة ومعارفها التي تمكنها من المنافسة في سوق العمل، وذكر التقرير أيضاً أن التمكين عملية رباعية الأبعاد وبدونها لا تعد النساء مشاركات بصورة عادلة في عملية التنمية وتتمثل تلك الأبعاد في: البعد المعرفي (الإدراكي)، والبعد النفسي، البعد الاقتصادي، وأخيراً البعد السياسي. وقد وضعت (حلمي، 2003) بعض المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس التمكين والتي تمثل في مجملها المؤشرات الدالة على قوة المرأة وهي المشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية، وقبول حق التعليم للبنات واشتغالها وحريتها في اختيار شريك الحياة، الحراك أي حرية الحركة، والانتقال خارج المنزل، زيارة الأسرة الممتدة والأقارب، شراء مستلزمات الأسرة، الأمان الإقتصادي بأن تكون صاحبة عمل (رغبتها في عمل مشروع صغير سواء داخل المنزل أو خارجه)، أن تكون لها ملكية خاصة (أصول مشروع)، إبداء الرأي فيما يتعلق بتقسيم العمل داخل المنزل والمعاملة المتساوية بين الولد والبنات، والحرية النسبية من سيطرة الزوج وأسرته، الإلمام بحقوق المرأة القانونية والسياسية، وأخيراً، الاندماج في نشطة الجمعيات غير الحكومية.

مما سبق ووفقاً للإطار النظري لعملية التمكين ينطلق هذا البحث من فرضية مؤداها "أن تمكين المرأة بصفة عامة والريفية بصفة خاصة عملية لا ترتبط بالمرأة فقط من حيث وعيها بقدراتها وإمكاناتها وطاقاتها ومدى إيمان الرجل بذلك وتوفير البيئة الأسرية الملائمة للاستفادة من تلك القدرات والإمكانات والطاقات من ناحية ونظرة المجتمع للمرأة لكونها نصف المجتمع وإنها القائمة على تربية ورعاية وتنشئة النصف الآخر مما يحتم أن يكون لها دوراً اجتماعياً اقتصادياً وسياسياً ملموساً تستطيع أن تخوض به غمار الحياة ليس في غياب الرجل فقط ولكن جنباً إلى جنب معه لترفع عن كاهله عناء الحياة وتأمين المستقبل اقتصادياً". لذلك يمكن تناول عملية التمكين الإقتصادي للمرأة الريفية من خلال ثلاثة أبعاد تتمثل الأول منها على مبدأ المساواة النوعية من حيث العمل والأجور وتولى المناصب وغيرها من الحقوق شأنها شأن الرجل، والثاني يتعلق بمدى تسليح المرأة الريفية بمهارات تنمية الدخل وترشيد الإنفاق الأسري من خلال القدرة على تسيير الأمور للأسرة لا من قبيل السيطرة والهيمنة ولكن من خلال تفويض الزوج لما تتميز به من قدرات ومهارات، وأخيراً يتصل الثالث برؤيتها ومدى مساندة الرجل لها لتحقيق الأمان الاقتصادي لها.

الفروض البحثية: للتحقق من صحة الهدف الثالث يمكن صياغة الفرض البحثي الآتي:
"تختلف كل من أبعاد التمكين الإقتصادي بين الريفيات باختلاف المتغيرات المستقلة المدروسة".

الطريقة البحثية

أولاً: شاملة وعينة البحث: أجرى هذا البحث بزمَام محافظة كفر الشيخ كـمجال جغرافي للبحث باعتبار أنها موطن القائمين بالبحث، كما أنها المحافظة التي يقع بها فرع معهد بحوث الإرشاد الزراعي والتنمية الريفية بسخا وهو مقر عمل الباحثين. وتم اختيار ثلاث مراكز بطريقة عشوائية هي مركز كفر الشيخ، مركز دسوق، مركز بيلا. وتم اختيار قرية واحدة من كل مركز عشوائياً وهي: قرية المربعين (مركز كفر الشيخ)، وقرية كفر مجر (مركز دسوق)، وقرية أبشان (مركز بيلا) وبعد

تقسيم كل قرية إلى أربعة بلوكات واختيار عدد (2) من شوارع كل بلوك عشوائياً وحصر الوحدات المعيشية بالشوارع الثمانية وإعداد إطار المعاينة لربات الأسر بها ثم اختيار 50% منهم بإجمالي 270 مبحوثة لتمثل عينة البحث بواقع (100،100،70) مبحوثة على الترتيب .
ثانياً : أسلوب جمع وتحليل البيانات: جمعت بيانات هذا البحث عن طريق المقابلة الشخصية مع المبحوثات باستخدام استمارة استبيان تم تصميمها لتخدم أهداف البحث، وتم إجراء الاختبار المبدئي لها والتأكد من صلاحيتها كأداة لجمع البيانات اللازمة وتعديل ما لزم تعديله. كما تم استخدام العديد من أدوات التحليل الإحصائية منها التكرارات والمتوسط الحسابي والمتوسط المرجح ، اختبار (ت) لعرض وتحليل البيانات.

ثالثاً : المتغيرات البحثية وكيفية قياسها: وتنقسم إلى مجموعتين تمثل المجموعة:
الأولى : المتغير التابع ، ويتمثل في أبعاد التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية وتتكون من ثلاث أبعاد تعبر في مجملها عن المتغير المحوري لهذا البحث وهم:
أ- المساواة النوعية: وتعبر عن "رؤية المبحوثة لمدى ممارستها للحياة جنباً إلى جنب مع الزوج وعلى قدر من المساواة والتوافق وعدم التسلط" ، وتم قياسها من خلال عشرة مؤشرات تعبر عن واقع كل من : المساواة بين الرجل والمرأة في العمل، وممارس الزوجة عملها دون اعتراض من الزوج، ومدى الإعتماد على قرار الزوجة دخل الأسرة، وحرية الزوجة في السفر والتنقلات، وحرية البنت في اختيار شريك حياتها، وقدرة الزوجة على تعديل قرار الزوج أن كان لها قرار صائب، ومدى مشاركة الزوجة في القرارات الأسرية سواء داخل الأسرة أو خارجها ، ومدى موافقة المبحوثة على كل من: ان يكون لها ذمة مالية منفصلة، وحفظ الميراث الخاص بها بشكل موثق، وتوافر نشاط مدر للدخل لها كلما أمكن.

ب- مهارات تنمية الدخل وترشيد الإنفاق: وتعبر عن "رؤية المبحوثة لقدرتها على تقنين الأوضاع المالية للأسرة ومسؤوليتها عن الدخل والإنفاق وتدبير احتياجات الأسرة والموائمة بينهم سواء في الحاضر أو المستقبل" ، وتم قياسها من خلال ثمانية مؤشرات هي: وجود دخل خاص بالمرأة، احتفاظ الزوجة بدخل الأسرة ، والقدرة على تصريف الأمور المالية اليومية للأسرة، والقدرة على موائمة الإنفاق اليومي مع دخل الأسرة، وتوزيع ميزانية الأسرة وفقاً للدخل الشهري، وتدبير الاحتياجات المالية في حالة عجز الدخل، وتدبير موارد إضافية لزيادة دخل الأسرة، وضع تصور مستقبلي للاحتياجات المالية للأسرة.

ج- تحقيق الأمان الاقتصادي: وتعبر عن رؤية المبحوثة في "مدى موافقة الزوج عن حيازة الزوجة (المبحوثة) لبعض المصادر المالية أو العقارية وكونها كياناً اقتصادياً مستقل" ، وتم قياسها من خلال تسعة مؤشرات هي: قدرة الزوجة على الادخار للمستقبل، ومدى تعامل الزوجة مع البنوك، وعدم تخلي الزوجة عن بعض أملاكها إلا عند الضرورة، واحتفاظ الزوجة بميراثها أو ما يقابله بأصول أخرى، بالإضافة إلى موافقة الزوج على كل من: أن يكون لزوجته نشاط تجاري ، وعمل حساب توفير باسم الزوجة ، وامتلاك الزوجة أي عقارات، وشراء مجوهرات خاصة بزوجته كلما أمكن ، واعتبار الزوجة ذات ذمة مالية منفصلة .
وقد قيس جميع هذه المؤشرات السبعة والعشرين على مقياس ثلاثي وأعطيت الاستجابات - موافق ، لحد ما ، غير موافق ، وبأوزان (3 ، 2 ، 1) على الترتيب.

والثانية : مجموعة المتغيرات المستقلة وهي عبارة عن سبع متغيرات هي: مدى كفاية دخل الأسرة (يكفي ، لا يكفي) ، وجود بطالة بالأسرة (يوجد ، لا يوجد) ، وجود أنشطة مدرة للدخل بالأسرة (يوجد ، لا يوجد) ، عمل المبحوثة (تعمل ، لا تعمل) ، اعتماد الأسرة على دخل المبحوثة (نعم ، لا) ، اعتماد الأسرة على دخل الزوج (نعم ، لا) ، وجود أفراد دون سن العمل بالأسرة (يوجد ، لا يوجد) . وجمعها متغيرات اسمية.

النتائج ومناقشتها

يمكن عرض أهم النتائج التي تتعلق بأبعاد التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية والتي تم التوصل إليها وفقا لأهداف البحث كالآتي :

أولا : النتائج التي تتعلق بالأهمية النسبية لأبعاد التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية:
 للتعرف الإبعاد التي تحتل أولوية كبرى من وجهة نظر المبحوثات والأخرى التي تحتل أولوية أقل فقد استخدم المتوسط المرجح و باستعراض النتائج الواردة بجدول (1) فقد احتل البعد الخاص بمهارات تنمية الدخل وترشيد الإنفاق قد جاء في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي مرجح (2.35) درجة ، يليه البعد الخاص بالمساواة النوعية للمرأة الريفية و بمتوسط حسابي مرجح قدرة (2.10) درجة ، وأخيرا جاء البعد الخاص بتحقيق الأمان الاقتصادي و بمتوسط حسابي مرجح قدرة (2.05) درجة .

جدول (1) توزيع المبحوثات وفقا لرؤيتهن للأهمية النسبية لإبعاد التمكين الاقتصادي لهن

أبعاد التمكين الاقتصادي	عدد النود	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي المرجح	الترتيب
المساواة النوعية	10	21.03	2.10	2
مهارات تنمية الدخل وترشيد الإنفاق	8	18.82	2.35	1
تحقيق الأمان الاقتصادي	9	18.43	2.05	3

وقد جاءت هذه النتائج وفقا لما هو متوقع لان النساء اللاتي يمارسن حياتهن في بيوتهن متسلحين بمهارات تنمية الدخل وترشيد الإنفاق يستطيعن تخطي كثير من الأزمات المالية التي قد تتعرض لها بعض الأسر الريفية ، وبذلك تحتل المرأة مكانة متميزة لدى الرجل والإعتماد عليها في تسيير الأمور المالية وغيرها من أمور الأسرة

مما يجعلها قادرة على قيادة الأسرة عندما تتطلب الظروف وعلية تتحقق المساواة النوعية وتحقيق الأمان الاقتصادي للمرأة الريفية ، وهنا يعتبر كل من الزوج والزوجة عنصرا يكمل إحدهما الآخر لا يضع إحدهما نفسه في مكانة تسبق الآخر أو تعلق عليه وإن كان للرجل اليد الطولى أمام المجتمع المحلي لا لشيء إلا من خلال الذكاء الإجتماعي للمرأة وقدرتها على ترسيم الحياة الزوجية والإسرية.

ثانيا: النتائج التي تتعلق بأبعاد التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية: يمكن عرض أهم النتائج التي تتعلق بالأبعاد الثلاث للتمكين الاقتصادي للمبحوثات كالتالي:

أ- النتائج التي تتعلق بالمساواة النوعية: عند التعرف على مستوى تحقيق المساواة النوعية للمبحوثات توضح نتائج جدول (2) أن الغالبية العظمى من المبحوثات يشرن الى أن مستوى المساواة النوعية للمرأة الريفية قد تراوح ما بين متوسط ومرتفع وبنسبة قدرها (43.4 % و 39.8 %) منهن على الترتيب ، في حين أشار حوالي (16.8 %) منهن ان هذا المستوى كان منخفض . وهذا يعنى أن القلة القليلة من المبحوثات يضعن الرجال في موضع يعلو عليهن لما لهن من دور ووضع داخل الأسرة وخارجها ،

جدول (2) توزيع المبحوثات وفقا لرؤيتهن لمستوى تحقيق المساواة النوعية لهن

فئات المساواة النوعية للمرأة الريفية	العدد	%
منخفض (12-17 درجة)	45	16.8
متوسط (18-22 درجة)	117	43.4
مرتفع (23-28 درجة)	108	39.8
المجموع	270	100.00

وبشئ أكثر تفصيلا توضح النتائج الخاصة بمؤشرات المساواة النوعية للمرأة الريفية ، الواردة جدول (3) أن الدرجة المتوسطة للمؤشرات العشرة التي قيس من خلالها منها ما هو أقل من متوسط القياس النظري ومنها ما هو اكبر ، فقد جاء في مقدمتها - المساواة بين الرجل والمرأة في العمل ، مشاركة المرأة في جميع القرارات الأسرية ، حرية البنث في اختيار شريك حياتها وبدرجة متوسطة (2.68 ، 2.65 ، 2.43) درجة علي الترتيب ، ثم جاء مؤشر ممارس المرأة لعملها دون اعتراض

من الرجل ، والاعتماد على قرار المبحوثة داخل الأسرة ، وتعديل قرار الزوج إن كان قرارها صائب بدرجة متوسطة (2.33، 2.25، 2.06) درجة على الترتيب وأخيرا جاء مؤشر موافقتها على توافر نشاط مدر للدخل لها ، وا موافقتها على حفظ حقها في ميراثها بشكل موثق، وحرية سفر المرأة متاح في أي وقت ، موافقتها على توافر ذمة مالية منفصلة لها وبدرجة متوسطة مقدارها (1.84، 1.77، 1.59، 1.44) درجة على الترتيب . ويتضح الأولوية للمؤشرات التي تؤكد على المساواة بين الرجل والمرأة ومشاركتها في قرارات الأسرة وحريتها في شريك حياتها بينما حريتها للسفر واحتفاظها بميراثها لم يكن على المستوى المطلوب رغم أنهما مطلبان مهمان وأساسيان من متطلبات المساواة النوعية للمرأة الريفية ، وقد يرجع ذلك لأمر أخرى تتعلق بحياة المرأة الريفية داخل الأسرة وعلى قدر التفاهم بين طرفي العلاقة وتفهمهما للحقوق والواجبات التي تحدد أسلوب الحياة بينهما ومدى تفهم المجتمع الريفي لمحددات تلك العلاقة في إطار من الشريعة والدين بعيدا عن التعصب العنصري للرجل واعتبارة هو المسؤول الأول والأخير بالأسرة .

جدول (3) : توزيع المبحوثات وفقا لرويتهن لمدى توافر مؤشرات المساواة النوعية لهن

الدرجة المتوسطة	لا		لحد ما		نعم		المؤشرات الخاصة بالمساواة النوعية
	%	عدد	%	عدد	%	عدد	
2.68	6.3	17	19.3	52	74.4	201	المساواة بين الرجل والمرأة في العمل.
2.33	14.4	39	38.5	104	47.0	127	ممارسة الزوجة عملها دون اعتراض من الزوج.
2.25	9.6	26	55.9	151	34.4	93	الاعتماد على قرار الزوجة نخل الأسرة.
1.59	49.6	134	41.1	111	9.3	25	حرية سفر المرأة متاح في أي وقت.
2.43	7.4	20	42.6	115	50.0	135	حرية البنات في اختيار شريك حياتها.
2.06	23.3	63	47.8	129	28.9	78	القدرة على تعديل قرار الزوج إن كان قرارها صائب.
2.65	5.2	14	24.8	67	70.0	189	مشاركة المرأة في جميع القرارات الأسرية.
1.44	78.1	211	0	0	21.9	59	موافقة المبحوثة على توافر ذمة مالية منفصلة لها.
1.77	61.5	166	0	0	38.5	104	موافقة المبحوثة على توثيق حقها في ميراثها.
1.84	34.8	94	46.7	126	18.5	50	موافقة المبحوثة على توافر نشاط مدر للدخل لها كلما أمكن

ب : النتائج التي تتعلق بمهارة المبحوثات لتنمية الدخل وترشيد الإنفاق بالإسرة : عند التعرف على مستوى مهارات تنمية الدخل وترشيد الإنفاق لدى المبحوثات أوضحت نتائج جدول (4) والتي تشير إلى توزيعهن وفقا لمستوى رويتهن لمهارتهن في تنمية الدخل وترشيد الإنفاق لإسرهن قد تراوح ما بين مرتفع ومتوسط وبنسبة قدرها (67.4% و 37.4%) منهن على الترتيب ،في حين أشارت نسبة قليلة جدا منهن بلغ مقدارها حوالي (5.2%) منهن ان هذا المستوى كان منخفض . وهذا يعنى ان الغالبية العظمى من المبحوثات من المبحوثات يتميزن بمهارات تنمية الدخل ويرشيد الإنفاق الأسرى وانهن قادرات على إدارة الشؤون المالية للأسرة وقادرات على موازنة الدخل مع الإنفاق الأسرى.

جدول (4) توزيع المبحوثات وفقا لرويتهن لمستوى توافر مهارتهن لتنمية الدخل وترشيد الإنفاق بإسرهن.

فئات مهارات تنمية الدخل وترشيد الإنفاق للمرأة الريفية	العدد	%
منخفض (7-12 درجة)	14	5.2
متوسط (13-18 درجة)	101	37.4
مرتفع (19-24 درجة)	155	67.4
المجموع	270	100.00

و فيما يتعلق للمؤشرات الخاصة بتوافر مهارات تنمية الدخل وترشيد الإنفاق لدى المبحوثات داخل أسرهن توضح بيانات جدول (5) أن الدرجة المتوسطة للمؤشرات الثماني التي قيس هذا البعد من خلالها منها ما هو أقل من متوسط القياس النظري ومنها ما هو أكبر ، وقد جاء في مقدمتها ثلاثة مؤشرات وهقدر المبحوثة على كل من: توزيع ميزانية الأسرة وفقا للدخل الشهري ، وتصريف الأمور المالية اليومية للأسرة ، وموازنة الإنفاق اليومي كما هو متاح للأسرة وبدرجة متوسطة (2.77، 2.76، 2.75) درجة على الترتيب ، ثم جاءت ثلاثة مؤشرات أخرى خاصة بقدرة المبحوثات على كل من: وضع تصور مستقبلي للاحتياجات المالية للأسرة ، وتدبير موارد

إضافية لزيادة دخل الأسرة ، تدبير الاحتياجات المالية في حالة عجز الدخل وبدرجة متوسطة مقدارها (2.69 ، 2.61 ، 2.54) درجة على الترتيب ، وأخيرا جاء مؤشر وجود دخل خاص بالمرأة ، وتحكم الزوجة في دخل الأسرة وبدرجة متوسطة (1.79 ، 0.89) درجة على الترتيب . ويتضح من هذه النتائج أن الغالبية العظمى من المبحوثات قد تركزت في قدرتهن في تصريف الأمور المالية للأسرة حيث تخطت الدرجة المتوسطة لكل منها المتوسط النظري لقياس قدرتهن على تنمية الدخل وترشيد الإنفاق ، بينما كان المؤشر الخاص بوجود دخل خاص بها ، وتحكمها في دخل الأسرة لم يكونا على المستوى المطلوب رغم أنهما مؤشران مهمان وأساسيان من مؤشرات مهارات تنمية الدخل وترشيد الاستهلاك للمرأة الريفية ، قد يرجع ذلك لأمر تتعلق بحياة المرأة الريفية داخل المجتمع. فهي قد تكون لا تعمل، أو تعمل وزوجها لا يعطيها الفرصة لإدارة الأمور المالية للأسرة أو الاحتفاظ بدخلها وغيرها من الأسباب .

جدول (5) : توزيع المبحوثات وفقا لرؤيتهن لمهارات تنمية الدخل وترشيد الإنفاق:

الدرجة المتوسطة	لا		لحدا		نعم		المؤشرات الخاصة بمهارات تنمية الدخل وترشيد الإنفاق
	%	عدد	%	عدد	%	عدد	
1.79	60.4	163	0	0	39.7	107	وجود دخل خاص بالمرأة.
0.89	58.1	157	63.3	98	5.6	15	تحكم الزوجة في دخل الأسرة.
2.76	4.8	13	14.4	39	80.7	218	تصريف الأمور المالية اليومية للأسرة.
2.75	4.8	13	15.2	41	80.0	216	موانمة الإنفاق اليومي كما هو متاح للأسرة.
2.77	4.8	13	13.3	36	81.9	221	توزيع ميزانية الأسرة وفقا للدخل الشهري.
2.54	9.6	26	26.3	71	64.1	173	تدبير الاحتياجات المالية في حالة عجز الدخل.
2.61	9.6	26	19.6	53	70.8	191	تدبير موارد إضافية لزيادة دخل الأسرة.
2.69	4.8	13	21.1	57	74.1	200	وضع تصور مستقبلي للاحتياجات المالية للأسرة.

ج : النتائج التي تتعلق بتحقيق الأمان الاقتصادي للمبحوثات: عند التعرف على مستوى تحقيق الأمان الاقتصادي للمبحوثات توضح بيانات جدول (6) والتي تشير إلى توزيعهن وفقا لمستوى رؤيتهن لمستوى تحقيق الأمان الاقتصادي لهن والذي تراوح ما بين مرتفع ومتوسط وبنسبة قدرها (40.7%) و 39.2%) منهن على الترتيب ، في حين أشار حوالي الخمس (20.1 %) منهن ان هذا المستوى كان منخفض . وهذا يعني أن خمس المبحوثات تقريبا لايشعرن بالأمان الاقتصادي أما لاسباب ترجع إلى الزوج نفسه لحرصه على ولايته المالية على الزوجة او لاسباب ترجع لتواضع الحالة الاقتصادية للأسرة ، او لاسباب ترجع الى المبحوثة نفسها وتفضيلها عدم تحمل اى مسؤولية وقتناعها بالولاية الكاملة للرجل وتحمله كافة المسؤوليات الداخلية والخارجية للأسرة وأفرادها بما فيهم الزوجة نفسها .

جدول (6) توزيع المبحوثات وفقا لرؤيتهن لمستوى تحقيق الأمان الاقتصادي للمرأة الريفية

فئات تحقيق الأمان الاقتصادي للمرأة الريفية	العدد	%
منخفض (9-14 درجة)	54	20.1
متوسط (15-20 درجة)	106	39.2
مرتفع (21-26 درجة)	110	40.7
المجموع	270	100.00

وبشئ أكثر تفصيلا توضح نتائج جدول (7) أيضا أنه بالنسبة للمؤشرات الخاصة بتحقيق الأمان الاقتصادي للمبحوثات: أن الدرجة المتوسطة للمؤشرات التسعة التي قيس من خلالها جاءت خمسة منها اكبر من المتوسط النظري لها وقد جاء في مقدمتها احتفاظ الزوجة بميراثها أو ما يقابله بأصول أخرى ، وتعامل الزوجة مع البنوك ، وموافقة الزوج على امتلاك الزوجة أي عقارات وبدرجة متوسطة (2.80 ، 2.40 ، 2.17) درجة علي الترتيب . ثم جاء مؤشر موافقة الزوج على عمل حساب توفير باسم الزوجة ، والاهتمام بتكوين ثروة وتأمين المستقبل وبدرجة متوسطة (2.11 ، 2.07) درجة ، ، وأن مؤشر واحد فقط كانت الدرجة المتوسطة له تساوي متوسط القياس النظري وهو ، موافقة الزوج على أن يكون للزوجة نشاط تجاري ، بالإضافة الى ثلاثة مؤشرات الأخرى كانت الدرجة المتوسطة لكل منها أقل من المتوسط النظري لها وهي: عدم تخلي الزوجة عن بعض

أملكها إلا عند الضرورة ، عدم التبعية للزوج في الأمور المالية ، قدرة الزوجة على الادخار للمستقبل وبدرجة متوسطة (1.94 ، 1.88 ، 1.67) درجة على الترتيب.

جدول (7) : توزيع المبحوثات وفقاً لرويتهن لمدى تحقيق الأمان الاقتصادي للمرأة الريفية

الدرجة المتوسط	لا		لحد ما		نعم		المؤشرات الخاصة بتحقيق الأمان الاقتصادي للمرأة الريفية
	%	عدد	%	عدد	%	عدد	
1.67	33.3	90	66.7	180	0	0	قدرة الزوجة على الادخار للمستقبل.
2.40	30.0	81	0	0	70.0	189	تعامل الزوجة مع البنوك.
1.94	25.2	68	31.5	85	43.3	117	عدم تخلي الزوجة عن بعض املاكها إلا عند الضرورة.
2.80	40.0	108	25.6	69	34.4	93	احتفاظ الزوجة بميراثها أو ما يقابله بشكل موثق.
2.00	24.4	66	50.7	137	24.8	67	موافقة الزوج على أن يكون لزوجته نشاط تجاري .
2.11	24.1	65	41.1	111	34.8	94	موافقة الزوج على عمل حساب توفير باسم الزوجة.
2.17	19.6	53	43.7	118	36.7	99	موافقة الزوج على امتلاك الزوجة أي عقارات.
2.07	23.3	63	46.3	125	30.4	82	الاهتمام بتكوين ثروة وتأمين المستقبل
1.88	30.4	82	51.1	138	18.5	50	عدم التبعية للزوج في الأمور المالية

ويتضح أن الأولوية للغالبية العظمى من المؤشرات التي تؤكد على رؤية المرأة لامتلاك مصادر الأمان الاقتصادي ، بينما قدرة الزوجة على الادخار للمستقبل ، وعدم التبعية للزوج في الأمور المالية، لم يكن كل منهما على المستوى المطلوب رغم أنهما مؤشران مهمان وأساسيان من مؤشرات لتحقيق الأمان الاقتصادي ، وهذا يدل على تبعية بعض الريفيات للزوج في الأمور المالية إلى حد ما ويصعب معها الادخار للمستقبل ، وقد يرجع لأمر أخرى تتعلق بحياة المرأة الريفية داخل المجتمع الريفي، وقد يرفض البعض منهن هذا الفصل إما لاستقرار حياتهن الزوجية والأسرية وتميزها بالثقافة والمشاركة في كل ما يتعلق بالأسرة وهذا الفصل لا وجود له من قبل أي منهما وأنهما المركب الذي تنصب فيه كل مقدرات الأسرة ، وإما لعدم أستيعاب بعض الريفيات لطبيعتهن وقدرتهن إمكانياتهن الحياتية والعملية وقدرتها على ممارسة الحياة من خلال علاقة تشاورية مع الزوج والأبناء وترسيخ مبدأ العدالة في توثيق الحقوق والواجبات والعمل على تأمين أي منهما ضد نواب الدهر..

ثالثاً: النتائج التي تتعلق بعلاقة المتغيرات المستقلة المدروسة بأبعاد التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية:

وتتكون هذه المتغيرات من سبعة متغيرات أسمية على مقياس ثنائي، للتعرف على تلك العلاقة فقد تم إجراء اختبار (ت) للعينات المرتبطة لكل من أبعاد التمكين الاقتصادي لفئتي المبحوثات من حيث : مدى كفاية دخل الأسرة (يكفى ، لا يكفى) ، ومدى وجود بطلالة بالأسرة (يوجد ، لا يوجد) ، مدى وجود أنشطة مدرة للدخل بالأسرة (يوجد ، لا يوجد) ، وعمل الزوجة (تعمل ، لا تعمل) ، ومدى اعتماد الأسرة على مرتب الزوج (نعم ، لا) ، اعتماد الأسرة على دخل الزوجة (نعم ، لا) ، و أخيراً وجود أفراد دون سن العمل بالأسرة (يوجد ، لا يوجد). ولإختبار تلك العلاقة تم اختبار الفرض الاحصائي الآتي : " لا تختلف كل من أبعاد التمكين الاقتصادي بين الريفيات باختلاف المتغيرات المستقلة المدروسة".

وعند إختبار الفرض الإحصائي السابق فيما يتعلق بمدى كفاية دخل الأسرة وعلاقتها بالأبعاد الثلاثة للتمكين الاقتصادي للمبحوثات من حيث المساواة النوعية ، مهارات تنمية الدخل وترشيد الإنفاق ، تحقيق الأمان الاقتصادي بين الريفيات عينة البحث باستخدام اختبار (ت) أوضحت النتائج بجدول (8) وجود إختلاف معنوي في متوسط درجات كل من مهارات تنمية الدخل وترشيد الإنفاق ، وتحقيق الأمان الاقتصادي ، ومجموع مؤشرات التمكين الاقتصادي بين المبحوثات عند تصنيفهم وفقاً لمدى كفاية دخل الأسرة حيث بلغ المتوسط الحسابي لكل منهم حوالي (20.03 ، 19.77 ، 61.25) درجة لكل منها على التوالي لاسر المبحوثات التي تتميز بكفاية الدخل في مقابل (17.92 ، 18.51 ، 57.32) درجة على التوالي لأسر المبحوثات التي تتميز بعدم كفاية الدخل ، حيث بلغت قيمة (ت) المحسوبة لكل منها (3.73 ، 2.23 ، 4.04) على الترتيب وهي قيم معنوية عند المستوى الاحتمالي 0.01 ، 0.05 ، 0.01 على الترتيب وهذا يشير إلى أن توزيع المبحوثات وفقاً لمتوسط توافر مهارات تنمية الدخل وترشيد الإنفاق ومستوى تحقيق الأمان الاقتصادي ومجموع مؤشرات التمكين

يختلف باختلاف مدى كفاية دخل الأسرة ، أي أن المبحوثات الأتي لديهن كفاية في دخل الأسرة تتفوق في مهارات تنمية الدخل وترشيد الإنفاق ، وتحقيق الأمان الاقتصادي ، ومجموع مؤشرات التمكين الاقتصادي على نظيرتها ممن يعانون من عدم كفاية الدخل .في حين لم تشر البيانات بنفس الجدول رقم (8) إلى وجود اختلاف معنوي في متوسط توافر المساواة النوعية بين فئتي المبحوثات عند تصنيفهم وفقا لمدى كفاية الدخل عند اى مستوى إحتمالي يمكن قبوله . وعلى ذلك تم رفض الفرض الاحصائي القائل بعدم وجود اختلاف بين المبحوثات من حيث أبعاد التمكين الإقتصادي المدروسة وإجمالي تلك الأبعاد عند تصنيفهن وفقا لمدى كفاية الدخل بأسرهن وقبول الفرض البديل الذي ينص على وجود هذا الأختلاف ، باستثناء البعد الخاص بالمساواة النوعية .

جدول (8) نتائج اختبار (ت) للفروق بين متوسطي التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية وفقا لمدى كفاية دخل الأسرة لكل بعد من الأبعاد الثلاثة .

قيمة ومعنوية (ت)	مدى كفاية دخل الأسرة				مؤشرات التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية
	لا يكفى (ن= 205)		يكفى (ن= 65)		
	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	
1.08	3.59	20.89	3.67	21.45	المساواة النوعية
**3.73	3.93	17.92	4.17	20.03	مهارات تنمية الدخل وترشيد الإنفاق
*2.23	4.11	18.51	3.40	19.77	تحقيق الأمان الاقتصادي
**4.04	6.86	57.32	6.73	61.25	مجموع مؤشرات التمكين

وعند إختبار الفرض الإحصائي السابق فيما يتعلق بمدى وجود بطالة بالأسرة وعلاقتها بالأبعاد الثلاثة للتمكين الاقتصادي للمبحوثات باستخدام اختبار (ت) أوضحت النتائج بجدول (9) وجود إختلاف معنوي في متوسط درجات كل من وتحقيق الأمان الاقتصادي ، ومجموع مؤشرات التمكين الاقتصادي بين المبحوثات عند تصنيفهم وفقا لمدى وجود بطالة بالأسرة حيث بلغ المتوسط الحسابي لكل منهما حوالي (18.48 ، 57.76) درجة لكل منها على التوالي لاسر المبحوثات التي يوجد بها بطالة في مقابل (19.56 ، 59.44) درجة على التوالي حيث بلغت قيمة (ت) المحسوبة كل منها (- 2.11 ، 1.94) على الترتيب وهي قيم معنوية عند المستوى الاحتمالي 0.05 على الترتيب وهذا يشير إلى أن توزيع المبحوثات وفقا لمتوسط مستوى تحقيق الأمان الاقتصادي ومجموع مؤشرات التمكين الاقتصادي للمبحوثات يختلف باختلاف مدى وجود بطالة بالأسرة ، أي أن المبحوثات الأتي لا يوجد بطالة بأسرهن تتفوق من حيث درجة تحقيق الأمان الاقتصادي ومجموع مؤشرات التمكين الاقتصادي على نظيرتها ممن يعانون من وجود بطالة .في حين لم تشر البيانات بنفس الجدول رقم (9) إلى وجود اختلاف معنوي في متوسط توافر المساواة النوعية و مهارات تنمية الدخل وترشيد الإنفاق بين فئتي المبحوثات عند تصنيفهم وفقا لمدى وجود بطالة بالأسرة عند اى مستوى إحتمالي يمكن قبوله . وعلى ذلك لم نتمكن من قبول الفرض الحصائي فيما يتعلق بعدم وجود اختلاف بين المبحوثات من حيث إجمالي أبعاد التمكين الإقتصادي المدروسة ، وتحقيق الأمان الاقتصادي عند تصنيفهن وفقا لمدى وجود بطالة بالأسرة وقبول الفرض البديل الذي ينص على وجود هذا الاختلاف ، والعكس بالعكس بالنسبة لكل من بعدى المساواة النوعية ، ومهارات تنمية الدخل وترشيد الأفاق الأسرى .

جدول (9) نتائج اختبار (ت) للفروق بين متوسطي التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية وفقا لمدى وجود بظالة بالأسرة لكل بعد من الأبعاد الثلاثة.

قيمة (ت)	وجود بظالة بالأسرة				مؤشرات التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية
	لا توجد (ن= 81)		توجد (ن= 189)		
	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	
0.84-	3.79	21.31	3.53	20.91	المساواة النوعية
0.31-	3.82	18.54	4.19	18.37	مهارات تنمية الدخل وترشيد الإنفاق
*2.11-	3.10	19.56	4.27	18.48	تحقيق الأمان الاقتصادي
*1.94-	6.15	59.44	7.32	57.76	مجموع مؤشرات التمكين

وعند اختبار الفرض الإحصائي السابق فيما يتعلق بمدى وجود أنشطة مدرة للدخل بالأسرة وعلاقتة بالأبعاد الثلاثة للتمكين الإقتصادي للمبجوثات باستخدام اختبار (ت) أوضحت النتائج بجدول (10) وجود إختلاف معنوي فى متوسط درجات كل من: مهارات تنمية الدخل وترشيد الإنفاق وتحقيق الأمان الإقتصادي ، ومجموع مؤشرات التمكين الإقتصادي بين المبجوثات عند تصنيفهم وفقا لمدى وجود أنشطة مدرة للدخل بالأسرة حيث بلغ المتوسط الحسابى لكل منهما حوالى (18.96، 19.41 ، 59.37) درجة لكل منها على التوالي للمبجوثات التى يوجد باسرهن أنشطة مدرة للدخل فى مقابل (18.08، 18.44، 57.56) درجة على التوالي للمبجوثات التى لا يوجد باسرهن تلك الأنشطة على الترتيب ، حيث بلغت قيمة (ت) المحسوبة لكل منها (-1.73، 2.08، 1.97) على الترتيب وهي قيم معنوية عند المستوى الاحتمالي 0.05 على الترتيب وهذا يشير إلى أن توزيع المبجوثات وفقا لمتوسط توافر مهارات تنمية الدخل وترشيد الإنفاق ، ومستوى تحقيق الأمان الإقتصادي ، ومجموع مؤشرات التمكين يختلف باختلاف مدى تواجد أنشطة مدرة للدخل بأسر المبجوثات ، أي أن المبجوثات التي لدي أسرهن أنشطة مدرة للدخل تتفوق على نظيرتها في مهارات تنمية الدخل وترشيد الإنفاق وتحقيق الأمان الإقتصادي ، ومجموع مؤشرات التمكين الإقتصادي ممن لا توجد لديها تلك الأنشطة .في حين لم تشر البيانات بنفس الجدول رقم (10) إلى وجود اختلاف معنوي في متوسط توافر المساواة النوعية بين فئتي المبجوثات عند تصنيفهم وفقا لمدى وجود الأنشطة المدرة للدخل عند اى مستوى إحتمالى يمكن قبوله. وعلى ذلك لم نتمكن من قبول الفرض الحصائى فيما يتعلق بعدم وجود اختلاف بين المبجوثات فيما يتعلق بأبعاد التمكين الإقتصادى المدروسة والإجمالى عند تصنيفهم وفقا لمدى وجود أنشطة مدرة للدخل بالأسرة وقبول الفرض البديل الذي ينص على وجود هذا الاختلاف ، باستثناء البعد الخاص بالمساواة النوعية .

جدول (10) نتائج اختبار (ت) للفروق بين متوسطي التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية وفقا لمدى وجود أنشطة مدرة للدخل بالأسرة لكل بعد من الأبعاد الثلاثة.

قيمة (ت)	وجود أنشطة مدرة للدخل بالأسرة				مؤشرات التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية
	لا توجد (ن= 165)		توجد (ن= 105)		
	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	
0.094 -	3.71	21.00	3.55	21.04	المساواة النوعية
*1.73-	3.82	18.96	4.22	18.08	مهارات تنمية الدخل وترشيد الإنفاق
*1.97	3.89	19.41	4.01	18.44	تحقيق الأمان الاقتصادي
*2.08	6.88	59.37	7.04	57.56	مجموع مؤشرات التمكين

و عند إختبار الفرض الإحصائي السابق فيما يتعلق بالحالة العملية للمبحوثة وعلاقتها بالأبعاد الثلاثة للتمكين الإقتصادي للمبحوثات باستخدام إختبار (ت) أوضحت النتائج بجدول (11) وجود إختلاف معنوي في متوسط درجات كل من: مهارات تنمية الدخل وترشيد الإنفاق ، وتحقيق الأمان الإقتصادي ، ومجموع مؤشرات التمكين الإقتصادي بين المبحوثات عند تصنيفهم وفقا بالحالة العملية للمبحوثة حيث بلغ المتوسط الحسابي لكل منهما حوالي (18.98، 19.36، 59.29) درجة لكل منها على التوالي للمبحوثات التي يعملن اى التي يعملن بأجر شهري، في مقابل (17.86، 18.26، 57.22) درجة على التوالي للمبحوثات التي لايعملن على الترتيب ، حيث بلغت قيمة (ت) المحسوبة لكل منها (2.27، 2.29، 2.44) على الترتيب وهي قيم معنوية عند المستوى الاحتمالي 0.05 . وهذا يشير إلى أن توزيع المبحوثات وفقا لمدى توافر مهارات تنمية الدخل وترشيد الإنفاق ، ومستوى تحقيق الأمان الإقتصادي ، ومجموع مؤشرات التمكين يختلف باختلاف الحالة العملية للمبحوثة، أي أن المبحوثات التي لديهن عمل تتفوق على نظيرتها في مهارات تنمية الدخل وترشيد الإنفاق وتحقيق الأمان الإقتصادي ، ومجموع مؤشرات التمكين الإقتصادي ممن لا توجد لديها عمل ، في حين لم تشر البيانات بنفس الجدول رقم (11) إلى وجود إختلاف معنوي في متوسط توافر المساواة النوعية بين فئتي المبحوثات عند تصنيفهم وفقا للحالة العملية للمبحوثة عند اى مستوى إحتمالي يمكن قبوله. وعلى ذلك لم نتمكن من قبول الفرض الحصائي فيما يتعلق بعدم وجود إختلاف بين المبحوثات من حيث أبعاد التمكين الإقتصادي المدروسة وإجمالي تلك الأبعاد عند تصنيفهن وفقا للحالة العملية للمبحوثة وقبول الفرض البديل الذي ينص على وجود هذا الإختلاف ، باستثناء البعد الخاص بالمساواة النوعية

جدول (11) نتائج إختبار (ت) للفروق بين متوسطي التمكين الإقتصادي للمرأة الريفية وفقا لمدى عمل المبحوثة لكل بعد من الأبعاد الثلاثة.

قيمة (ت)	عمل الزوجة				مؤشرات التمكين الإقتصادي للمرأة الريفية
	لا تعمل (ن= 133)		تعمل (ن= 137)		
	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	
0.36 -	3.59	21.11	3.64	20.95	المساواة النوعية
*2.27	4.11	17.86	3.99	18.98	مهارات تنمية الدخل وترشيد الإنفاق
*2.29	4.21	18.26	3.69	19.36	تحقيق الأمان الإقتصادي
*2.44	7.1	57.22	6.82	59.29	مجموع مؤشرات التمكين

و عند إختبار الفرض الإحصائي السابق فيما يتعلق بإعتماد الأسرة على مرتب الزوج بصفة أساسية وعلاقتها بالأبعاد الثلاثة للتمكين الإقتصادي للمبحوثات باستخدام إختبار (ت) أوضحت النتائج بجدول (12) وجود إختلاف معنوي في متوسط درجات كل من: مهارات تنمية الدخل وترشيد الإنفاق ، وتحقيق الأمان الإقتصادي ، ومجموع مؤشرات التمكين الإقتصادي بين المبحوثات عند تصنيفهم وفقا لمدى إعتماد الأسرة على مرتب الزوج فقط حيث بلغ المتوسط الحسابي لكل منهما حوالي (19.54، 59.72، 19.39) درجة لكل منها على التوالي للمبحوثات التي تعتمد أسرهن على مرتب الزوج بصفة أساسية في مقابل (17.36، 18.26، 56.88) درجة على التوالي للمبحوثات التي لا تعتمد أسرهن على مرتب الزوج على الترتيب ، حيث بلغت قيمة (ت) المحسوبة لكل منها (4.54، 2.36، 3.39) على الترتيب وجميعها قيم معنوية عند المستوى الاحتمالي 0.05 على الأقل. وهذا يشير إلى أن توزيع المبحوثات وفقا لمتوسط توافر مهارات تنمية الدخل وترشيد الإنفاق ، ومستوى تحقيق الأمان الإقتصادي ، ومجموع مؤشرات التمكين يختلف باختلاف التمكين يختلف باختلاف الحالة العملية للمبحوثة، أي أن المبحوثات التي لديهن عمل تتفوق على نظيرتها في مهارات تنمية الدخل وترشيد الإنفاق وتحقيق الأمان الإقتصادي ، ومجموع مؤشرات التمكين الإقتصادي ممن لا توجد لديها عمل

في حين لم تشر البيانات بنفس الجدول رقم (12) إلى وجود اختلاف معنوي في متوسط توافر المساواة النوعية بين فئتي المبحوثات عند تصنيفهم وفقا للحالة العملية للمبحوثة عند اى مستوى إحتمالي يمكن قبوله. وعلى ذلك لم نتمكن من قبول الفرض الاحصائي فيما يتعلق بعدم وجود اختلاف بين المبحوثات من حيث أبعاد التمكين الإقتصادي المدروسة وإجمالي تلك الأبعاد عند تصنيفهن وفقا لمدى اعتماد الأسرة على مرتب الزوج بصفة أساسية وقبول الفرض البديل الذي ينص على وجود هذا الاختلاف ، باستثناء البعد الخاص بالمساواة النوعية .

جدول (12) نتائج اختبار (ت) للفروق بين متوسطي التمكين الإقتصادي للمرأة الريفية وفقا لمدى اعتماد الأسرة على مرتب الزوج لكل بعد من الأبعاد الثلاثة.

قيمة (ت)	اعتماد الأسرة على مرتب الزوج بصفة أساسية .				مؤشرات التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية
	لا (ن = 138)		نعم (ن = 132)		
	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	
1.06 -	3.83	21.25	3.36	20.79	المساواة النوعية
**4.54	3.76	17.36	4.12	19.54	مهارات تنمية الدخل وترشيد الإنفاق
*2.36	4.36	18.26	3.48	19.39	تحقيق الأمان الاقتصادي
**3.39	7.39	56.88	6.32	59.72	مجموع مؤشرات التمكين

وعند اختبار الفرض الإحصائي فيما يتعلق بإعتماد الأسرة على مرتب الزوجة بصفة أساسية وعلاقتة بالأبعاد الثلاثة للتمكين الإقتصادي للمبحوثات باستخدام اختبار (ت) أوضحت النتائج بجدول (13) وجود إختلاف معنوي في متوسط درجات كل من: المساواة النوعية، مهارات تنمية الدخل وترشيد الإنفاق بين المبحوثات عند تصنيفهم وفقا لمدى اعتماد الأسرة على مرتب المبحوثة بصفة أساسية فقط حيث بلغ المتوسط الحسابي لكل منهما حوالي (22.57 ، 17.142) درجة لكل منها على التوالي للمبحوثات التي تعتمد أسرهن على مرتب الزوجة بصفة أساسية فى مقابل (20.78 ، 18.63) درجة على التوالي للمبحوثات التي لا تعتمد أسرهن على مرتب الزوجة على الترتيب ، حيث بلغت قيمة (ت) المحسوبة لكل منها (2.83 ، 2.08) على الترتيب وجميعها قيم معنوية عند المستوى الاحتمالي 0.05 على الأقل. وهذا يشير إلى أن توزيع المبحوثات وفقا لمتوسط توافر المساواة النوعية، مهارات تنمية الدخل وترشيد الإنفاق يختلف باختلاف اعتماد الأسرة على مرتب الزوجة بصفة أساسية ، أي أن المبحوثات التي تعتمد اسرهن على مرتبها بصفة اساسية تتفوق على نظيرتها فى توافر المساواة النوعية، ومهارات تنمية الدخل وترشيد الإنفاق ممن لا تعتمد اسرهن على مرتبها. في حين لم تشر البيانات بنفس الجدول رقم (13) إلى وجود اختلاف معنوي في متوسط تحقيق الأمان الاقتصادي ، ومجموع مؤشرات التمكين الاقتصادي بين فئتي المبحوثات عند تصنيفهم وفقا لاعتماد الأسرة على دخل الزوجة بصفة أساسية عند اى مستوى إحتمالي يمكن قبوله. وعلى ذلك لم نتمكن من قبول الفرض الاحصائي فيما يتعلق بعدم وجود اختلاف بين المبحوثات فيما يتعلق بالمساواة النوعية ، ومهارات تنمية الدخل وترشيد الإنفاق الأسرى عند تصنيفهن وفقا لمدى اعتماد الأسرة على دخل الزوجة بصفة أساسية وقبول الفرض البديل الذي ينص على وجود هذا الاختلاف ، والعكس بالعكس بالنسبة لكل من البعد الخاص بتحقيق الأمان الاقتصادي ، ومجموع مؤشرات التمكين الاقتصادي للمبحوثات.

جدول (13) نتائج اختبار (ت) للفروق بين متوسطي التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية وفقاً لمدى اعتماد الأسرة على دخل الزوجة لكل بعد من الأبعاد الثلاثة.

قيمة (ت)	اعتماد الأسرة على دخل الزوجة بصفة أساسية				مؤشرات التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية
	لا (ن= 233)		نعم (ن= 37)		
	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	
**2.83	3.61	20.78	3.25	22.57	المساواة النوعية
* 2.08	4.00	18.63	4.37	17.14	مهارات تنمية الدخل وترشيد الإنفاق
0.84	4.08	18.73	3.32	19.32	تحقيق الأمان الاقتصادي
0.71	7.24	58.15	5.44	59.03	مجموع مؤشرات التمكين

وعند اختبار الفرض الإحصائي فيما يتعلق بوجود أفراد دون سن العمل بالأسرة وعلاقتها بالأبعاد الثلاثة للتمكين الاقتصادي للمبحوثات باستخدام اختبار (ت) أوضحت النتائج بجدول (14) وجود إختلاف معنوي في متوسط درجات مهارات تنمية الدخل وترشيد الإنفاق بين المبحوثات عند تصنيفهم وفقاً لوجود أفراد دون سن العمل بالأسرة فقط حيث بلغ المتوسط الحسابي لكل لها حوالي (18.80) درجة للمبحوثات التي لا يوجد أفراد دون سن العمل بالأسرة في مقابل (17.76) درجة على التوالي للمبحوثات التي يوجد أفراد دون سن العمل بأسرهن حيث بلغت قيمة (ت) المحسوبة لكل منها (2.01) وهي قيمة معنوية عند المستوى الاحتمالي 0.05 على الأقل. وهذا يشير إلى أن توزيع المبحوثات وفقاً لمتوسط توافر مهارات تنمية الدخل وترشيد الإنفاق يختلف باختلاف وجود أفراد دون سن العمل بالأسرة ، أي أن المبحوثات التي يوجد أفراد دون سن العمل بأسرهن تتفوق على نظيرتها في مهارات تنمية الدخل وترشيد الإنفاق ممن لا يوجد بأسرهن أفراد دون سن العمل. في حين لم تشر البيانات بنفس الجدول رقم (14) إلى وجود اختلاف معنوي في متوسط كل من: المساواة النوعية ، وتحقيق الأمان الاقتصادي ، ومجموع مؤشرات التمكين الاقتصادي بين فئتي المبحوثات عند تصنيفهم وفقاً لوجود أفراد دون سن العمل بالأسرة عند أي مستوى إحتمالي يمكن قبوله. وعلى ذلك يمكن قبول الفرض الإحصائي فيما يتعلق بعدم وجود اختلاف بين المبحوثات فيما يتعلق بكل من المساواة النوعية ، وتحقيق الأمان الاقتصادي ، وإجمالي أبعاد التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية المدروسة عند تصنيفهن وفقاً لمدى وجود أفراد دون سن العمل بالأسرة ورفض الفرض البديل ، والعكس بالعكس بالنسبة لمهارات تنمية الدخل وترشيد الإنفاق الأسرى .

جدول (14) نتائج اختبار (ت) للفروق بين متوسطي التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية وفقاً لمدى وجود أفراد دون سن العمل بالأسرة لكل بعد من الأبعاد الثلاثة.

قيمة (ت)	وجود أفراد دون سن العمل بالأسرة				مؤشرات التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية
	يوجد (ن= 97)		لا يوجد (ن= 173)		
	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	
0.61 -	3.76	21.21	3.53	20.93	المساواة النوعية
*2.01	3.60	17.76	4.29	18.80	مهارات تنمية الدخل وترشيد الإنفاق
1.15	4.14	18.44	3.89	19.02	تحقيق الأمان الاقتصادي
1.50	6.86	57.41	7.09	58.75	مجموع مؤشرات التمكين

ويتضح من النتائج السابقة أن التمكين الاقتصادي للمبحوثات يختلف باختلاف معاناة أسرهن من بعض المشاكل الاقتصادية التي قد تقلل من فرص تمكينهن حيث يسعى كل من الزوج والزوجة

لتوفير سبل العيش للأسرة ولايتوافر لاي منهما فرص تحقيق الذات ولكن تقتصر إحتياجاتهما فى تحقيق الإحتياجات الفسيولوجية او الأساسية من مسكن وملبس ومأكل ومشرب وكذا الحاجة الى توفير الامن والأمان والحماية جتماعية وغيرها من الحب والشعور بالإنتماء ، ولم ترقى إحتياجاتهما الى الحاجة للتقدير من الآخرين وتحقيق وإثبات الذات وبصفة خاصة من جانب الزوجة. الأهمية التطبيقية للبحث: وفقا لما تم التوصل إليه من نتائج يمكن إيجاز الأهمية التطبيقية للبحث على ثلاث مستويات هي:

1. المستوى الأول ويتعلق بالمبحوثات من الريفيات حيث أوضحت النتائج تواضع نظرتهن لأنفسهن وإمكانتهن للبعوض منهن وذلك على مستوى الأبعاد الثلاثة للمتكمين الإقتصادى للريفيات وبصف خاصة تحقيق المساواة النوعية بينها وبين الرجل من حيث الحقوق والواجبات لا من حيث التساوى فسيظل الرجل رجل والمرأة امرأة لطبيعية التكوين والسمات الفسيولوجية ، فتلك فطرة اللة التى فطر الناس عليها ولكن سيظل لكل منهما دور فى تسيير الحياة وقد يرقى احدهما على الأخر فى تلك الأدوار او بعضها وكثيرا ما نجد تفوق للمرأة على الرجل فى تسيير أمور الأسرة وقباداتها داخليا وخارجيا وانها صاحبة القرار الرشيد ولكنها تضع الرجل فى موضع صنع القرار وتضفى عليه شرعية صنع القرار وذلك من قبل الذكاء الإجتماعى للمرأة الريفية، ومما يؤكد ذلك عدم وجود أى اختلاف بين المبحوثات فيما يتعلق بدرجة المساواة النوعية عند تصنيفهن وفقا لبعوض المشاكل الأقتصادية التى تتعرض لها بعض الأسر الريفية وعليه . لذلك يمكن التوصية بالأتى :

- التركيز على عنصرى النوع الإجتماعى بالبرامج التدريبية من خلال المعاشية فى ورش عمل عملية ومواقف تحتاج لحلول عملية لتحقيق العصف الذهنى للمتدربين من الذكور والإناث وتركيز على إمكانات كل منهما والاستفادة منها بالانشطة المحلية من خلال الجمعيات الأهلية ومراكز الشباب والمنظمات الحكومية والمجلس القومى للمرأة وفروعة بالأقاليم.
- تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص على مستوى كافة الاختيارات سواء تعيينات وظيفية ، أو تولى مناصب قيادية ، او تمثيل شعبى على المستوى المحلى او المجتمعى دون النظر الى النوع او التعليم او اللون او الدين.
- التركيز على تداول بعض التجارب الناجحة للقيادات النسائية من خلال البرامج الإعلامية المختلفة والتأكيد على القوى الإيجابية الكامنة لدى المرأة والدور التنموى الذى يمكن ان تقوم به جنبا الى جنب مع الرجل .

2. المستوى الثانى ويتعلق بالمجتمع الريفى ووصفة بالمجتمع الذكورى ووجوب تغيير بعض العادات والتقاليد والقيم والمعايير ، والنظر إلى المرأة ككائن إجتماعى له ماله وعليه ماعليه ، لا بنظرة دونية أو التقليل من شأنها فنهن من اصبحن نائبا بمجلس النواب ،ومن اصبح قاضيا ، ومن ترقى فى مناصب وتولى المواقع القيادية فى عملة وغيرها فلماذا النظر الى المرأة فى إطار من التبعية للرجل بصفة مطلقة وهذا يخالف العقل والمنطق والدين حيث اقرت الشريعة الإسلامية بفصل الذمة المالية للزوجة ، وتوثيق حقوقها والإحتفاظ بها، كما وضع كفالتهما هى على الزوج نفسة والابتعاد عن جميع اشكال العنف ضد المرأة سواء بالفظ أو الفعل ومنه القهر النفسى الذى يدخل فى عبائنة منع المرأة من بعض الحقوق الشرعية ومنها حقها الكامل فى الميراث أو منعها منه ،وكذا المشاركة فى القرارات الأسرية وغيرها من القرارات التى تحدد مصير الأسرة ،وكذا حق البنات فى إختيار شريك الحياة ، ونوع التعليم وغيرها من الإختيارات التى تحدد مصير الحياة وتلك الامور جميعها قد ترجع للفهم الخاطيء لقوامة الرجل على النساء ، ومما يؤكد ذلك إنخفاض نسبة المبحوثات اللاتى يفضلن عدم التبعية للزوج فى الأمور المالية و الاحتفاظ بالميراث أو ما يقابله بشكل موثق ، وكذا موافقة الزوج على أن يكون لزوجته نشاط تجاري وغيرها من الحقوق المفقودة للمبحوثات من الريفيات.وهنا يمكن التوصية بالأتى:

- التركيز على التغذية الإعلامية للمرأة بصفة عامة والريفية خاصة بالمواد الإعلامية الدرامية التي تجذب المشاهدين وإتباع أسلوب المحاكاة لإظهار القدرات والطاقات النسائية وكيفية الإستفادة منها.
 - التركيز على الواقع السلطوى لدى البعض من الأزواج وفرض الهيمنة على الزوجات وما يصادف من إستسلام وخضوع من الزوجات مما يتطلب إظهار الآثار السيئة المترتبة عليه فى المستقبل القريب.
 - تشجيع نمط الإنتاج المنزلى الذى يتلائم وظروف البعض من النساء للإستفادة بأوقات فراغهن بجوار رعاية صغارهن وتأصيل فكرة المشروعات الصغيرة والنهاية الصغر وحتى تصبح المرأة قوة إقتصادية داخل الأسرة الريفية.
3. المستوى الثالث ويتعلق بالتشريعات المدنية حيث يتضح أن عدم المساواة بين الجنسين في المواطنة والحقوق القانونية كان من أهم العوامل التي أعاققت مسيرة التنمية الإنسانية في إرجاء المنطقة العربية ومنها مصر ، وحتى الان لم تتوافر برامج إنتمانية حكومية خاصة بالنساء تتوافر معها فرص التدريب الجاد على المشروعات الغيرة والمتناهية الصغر فى الوقت الذى يستحوذ القطاع الخاص على نسبة لا يستهان بها من النساء دون حماية جادة لحقوقهن.
- التخلي عن نظام الحصص فى التمثيل النيابى أو المحلى لما فيه من إذعان والإستفادة من الطاقات النسائية بالحشد والتدريب والاعتماد على الذات وإكتشاف القيادات النسائية القادرة على التمثيل والممارسة.
 - الإهتمام بتكوين المنظمات النسائية غير الحكومية وتفعيل دور المجلس القومى للمرأة وفروعة بالأقاليم فى هذا الشأن.
 - سن التشريعات والقوانين التى تساعد على التمكين القصادى للمرأة منها توفير منظومة إنتمانية لتمويل المشروعات الخاص بالمرأة وبقرض ميسرة ، دمج ثقافة العمل والمساواة النوعية فى المناهج الدراسية والبرامج الإعلامية، إقامة معارض خاصة بعرض المنتجات النسائية لتسويقها والترويج لها.

المراجع

- أبو غزالة ، هيفاء (2013) : المرأة العربية والديمقراطية – منظمة المرأة العربية .
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2009) : تقرير التنمية البشرية .
الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، (2008) ، النتائج النهائية لتعداد السكان (2006): القاهرة ، ج.م.ع.
- حلمي،إجلال إسماعيل (2003): إعادة الهيكلة الرأسمالية : تمكين ام تهميش المرأة المصرية؟ دراسة حالة لعينة من المستفدات من الصندوق الاجتماعى للتنمية، العولمة وقضايا المرأة والعمل، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية،كلية الآداب ،جامعة القاهرة،ج.م.ع UNIFEM ، ص(157) .
- المجلس القومي للمرأة (2001) : التقرير الأول .
المرصفي، هناء (2002) : النجاح في السياق المهني ومكانة المرأة داخل الأسرة ، دراسة انثروبولوجية لبعض الأنماط الناجحة في العمل المرأة وقضايا المجتمع، مركز البحوث الاجتماعية ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة .
- زايد ، احمد (2010) : تقرير إقليمي عن الدراسات المسحية والمشروعات الموجهة للمرأة العربية في مجال علم الاجتماع ، منظمة المرأة العربية.
- زيتون ، محيا (2004): أوضاع المرأة العاملة في القطاعين الرسمي وغير الرسمي في مصر ، قضايا أساسية ، المجلة الاقتصادية والجناحية، القاهرة ، ج.م.ع .
- عبد اللطيف ، سوسن عثمان وآخرون (2005) : " التمكين وأجهزته " تنظيم المجتمع والأجهزة المعاونة
- قنديل ، أماني (2013) : دراسة الحالة المصرية . منظمة المرأة العربية.
مرقص، وفاء(1998) العمالة النسائية في القطاع غير الرسمي، المجلة الاجتماعية،المجلد السادس والثلاثون ،العدد الأول ،المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجناحية ، القاهرة ، ج.م.ع .

Batiwala, Sarilia (1999) : The meaning of Empowerment New concepts from action, Insen Germaine, and Chenleds, Population Policed Reconsidered Heath, Empower mat and Rights, Harvent University Press-Cambridge.
Unifem (2000) : Gender and development, Unifem, Newyork,U.S.A.

THE DIMENSIONS OF THE ECONOMIC EMPOWERMENT OF RURAL WOMEN IN SOME VILLAGES AT KAFR EL-SHEIKH GOVERNORAT

***S.M. Abd .Elwhab R.M.M .Rakha ***

***Researcher - Agricultural Extension & Rural Development Research
Institute – ARC**

Abstract

This research was conducted in order to identify the dimensions of the economic empowerment of rural women as a main objective, this goal has been achieved through three sub-objectives: the first was identifying the dimensions of the economic empowerment of rural women regarding: gender equality, income development & rationalization of expenditure skills and economic insecurity, and the second was to identify the relative importance of the dimensions of economic empowerment, and the third was to determine the differences between the two categories of the respondents regarding each dimensions according to some nominal independent variables.

To achieve these goals three districts from Kafr El-Sheikh governorate, and one village from each district has been selected randomly: el-morabeen (Kafr El-Sheikh), Kafr magar (Desouk), and Abshan (Bella) with a total sample amounted by 270 respondents. Data were collected by using questionnaire through personal interview after conducting pre-test, and some statistical methods were used such as frequencies, and the arithmetic mean and(t-test) to analyze the data. The most important results were as follows :

- The relative importance of the three dimensions of the economic empowerment of respondents arranged according to the weighted mean as follows: income development & rationalization of expenditure skills in the first, followed by the gender equality, in second and finally economic security .
- The level of Income development & the rationalization of expenditure, and economic security has been ranged between a high and medium , while it was ranged between medium and high for the gender equality

- There were significant differences between respondents regarding economic security and the total of three-dimensional when categorized according to: the adequacy of family income, unemployment among the family members, the existence of income-generating activities, the work status of the respondents, and the family independency on the salary of the husband alone
- .There were significant differences between respondents regarding: income development and rationalization of expenditure skill when categorized according to: the adequacy of income, the existence of income-generating activities, the family independency on the salary of the husband alone and finally the existence of individuals under the age of working family
- There were significant differences between respondents in the degree of gender equality when categorized according to how the family depending on the salary of the wife only.